مشكلة دارفور - دراسة في الجغرافية السياسية

م. د محمد زباري مونس
كلية التربية للبنات / جامعة البصرة

المقدمة

يعد السودان احد أكبر الدول العربية والإفريقية مساحة ، وبالتأكيد فأن هذه المساحة الواسعة لها تأثيرات ايجابية وسلبية ، فالجانب السلبي في اتساع المساحة هو جعلها تجاور عدد كبير من الدول ،مما يؤدي الى نشوء مشكلات مع تلك الدول ، اذ ان السودان يجاور تسعة دول قبل استقلال الجنوب وسبعة في الوقت الحاضر خاصة مع التعدد الاثني ، فالسودان تضم مجموعة من العرقيات والأثنيات ، وهذه التعددية تعتبر نقطة ضعف جيوبولتيكية لأنها سوف تؤدي عبر الزمن إلى ظهور نزاعات داخلية انفصالية لأسباب سياسية أو اقتصادية تستغل من قبل أطراف إقليمية ودولية ، والسودان تعاني من هذه الظاهرة ، إذ تنتشر فيه الأثنيات الدينية الإسلامية والمسيحية والوثنية ، وقد استغلت هذه الظاهرة في جنوب السودان وأدت إلى انفصاله عام ٢٠١١ ، والآن تستغل في دار فور موضوع البحث ، فبالرغم من أن السكان في هذا الاقليم يدينون بالدين الإسلامي وتصل نسبتهم إلى (٩٩٪) ،إلا أن التباين هنا ظهر على أساس عرقي عربي وإفريقي ، وكانت أسباب النزاع طبيعية، بسبب القحط الناتج عن تذبذب الأمطار، ومن ثم الصراع بين الرعاة الرحل وبين المزارعين فضلاً عن مجموعة من الأسباب البشرية المتمثلة بغياب التنمية وسوء الادارة لانشغال الدولة بقضية الجنوب وتدخلات دول الجوار ، اذ كان لوقوع دافور على الحدود مع تشاد وافريقيا الوسطى ،ان اصبحت كثير من القبائل ممثلا في دولتين ، وسهل تهريب السلاح ، فضلا عن استغلال حركة جنوب السودان الموقف اثناء حربها مع الحكومة ومن ثم تسليح القبائل وفتح جبهات متعددة امام الحكومة السودانية كل هذه الأسباب ساعدت على بروز هذه المشكلة محلياً وإقليمياً ودولياً .

تبرز أهمية الدراسة لهذه المشكلة كونها لم تعد مشكلة داخلية بل أصبحت مشكلة إقليمية ودولية ، وإذا لم يتم وضع الحلول لها ، فإنها سوف تؤدي إلى تهديد وحدة الدولة وتمزيقها ، خاصة وان المشكلة لازالت قائمة وما يشجعها على الانفصال هو استقلال جنوب السودان ، إما فرضية الدراسة فتعتقد إن السودان بما يمتلكه من مقومات جغرافية ومع نظام حكم داعم للقضايا العربية والإسلامية ، فانه مستهدف دوليا للحيلولة دون استثماره لتلك الخصائص ومن ثم تمزيقه ليكون ضعيف القرار السياسي .ومن أجل أظهار طبيعة المشكلة وأسبابها والعوامل التي ساعدت على تأجيجها من وجهة نظر الجغرافية السياسية جاءت الدراسة بالشكل التالي: -

المبحث الأول : الخصائص الجغرافية لجمهورية السودان .

المبحث الثاني: الخصائص الجغرافية لإقليم دارفور.

المبحث الثالث: العوامل الجغرافية التي ساعدت على ظهور المشكلة سواء الطبيعية أم البشرية إذ تضمنت ملخص عن الخصائص الطبيعية مع التركيز على الجانب البشري في ظهور المشكلة من حيث دراسة العوامل التاريخية والداخلية و الإقليمية والدولية والمحاولات الرامية لحل المشكلة منذ نشؤها ولحد كتابة هذا البحث فضلا عن دراسة التحديات التي تواجه حل المشكلة وتأثيراتها على الأمن القومي العربي ، فضلا عن المستقبل الجيوبولتيكي للمشكلة وتداعياتهاعلى السودان.

المبحث الأول: الخصائص الجغرافية لجمهورية السودان:

أولاً: دولة السودان : التسمية والنشاة :-

السودان كلمة عربية مشتقة من تعبير بلاد السودان أي بلاد السود ، وهذا اللفظ كان يطلقه العرب على سكان المساحات الواسعة ، و الأقاليم المتسعة من إفريقيا وراء الصحراء الكبرى من البحر الأحمر، والمحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي، وأطلق العرب هذه التسمية نظراً لما لاحظوه على لون البشرة السوداء الغالب على سكان الإقليم الكبير، وأن ظهور السودان كوحدة سياسية في قارة إفريقيا يرجع إلى العصور الحديثة ،إذ بدأ تكوين السودان السياسي بشكل مراحل ،منها المرحلة القديمة إذ تكونت مملكة سودانية شمالية مشابهة للملكة المصرية القديمة ،وفي هذه الفترة ظل السودان الجنوبي بمعزل عن العالم كله ،وذلك بسبب صعوبة الاتصال به لكثرة المستنقعات وعدم صلاحية الأنهار للملاحة (١) . في عام ١٨٢٠ أصبح السودان جزء من مصر وفي عام ١٨٣٩-١٨٤٠م أرسل والي مصر محمد علي بعثتين إلى جنوب السودان استطاعت أن تخترق الجنوب وللمرة الأولى في التأريخ أصبح السودان الشمالي والجنوبي وحدة سياسية خاضعاً للحكم الثنائي المصري-الانكليزي منذ عام ١٨٩٩ إلى أن أستقل السودان عام ١٩٥٦(٢) وظهرت جمهورية السودان المستقلة حيث تعاقبت عليها الحكومات منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر حيث يحكم البلاد حكومة الإنقاذ الوطني والتي يرأسها عمر حسن البشير.

ثانياً: الوضع الجغرافي لجمهورية السودان

تقع جمهورية السودان بين دائرتي عرض (٣٠,٣-٢٢°) شمالاً وبين خطي طول (٢٢ °-٣٨,٣ °) شرقاً(٣) والذي يهمنا من وجهة نظر الجغرافية السياسية هو الموقع بالنسبة لدوائر العرض لأن هذا الموقع يؤثر على المناخ السائد والذي يؤثر بدوره على النشاط الزراعي بشكل خاص ومجمل النشاط الاقتصادي بشكل عام. فالموقع الفلكي للسودان قد أثر على نوع المناخ السائد فيه ، إذ يقع بكامله ضمن المناخ المداري بأنواعه المطير معظم العام في الجنوب والمطير صيفاً في وسط السودان وأخيراً المداري الجاف أو الصحراوي الحار في الشمال وقد أثر المناخ على أنواع النشاط الاقتصادي السائد في السودان إذ نلاحظ اعتماد السكان بشكل كبير على الزراعة والرعي حيث تتركز الزراعة بشكل أساسي في إقليم وسط السودان

(السودان الأوسط) والذي يعتبر قلب السودان السياسي والاقتصادي الذي تتركز فيه المؤسسات الحكومية وتوجد فيه أرض الجزيرة التي تتركز فيها المشروعات الزراعية الضخمة .(٤)

يجاور السودان تسعة دول (قبل أنفصال جنوب السودان وسبعة دول بعد الانفصال) ففي الشمال تحده مصر ومن جهة الشمال الغربي ليبيا ومن جهة الغرب كل من جمهورية تشاد وإفريقيا الوسطى ومن جهة الجنوب الغربي زائير ومن جهة الجنوب دولة جنوب السودان ومن جهة الشرق أثيوبيا وأرتيريا والبحر الأحمر والذي يعتبر المنفذ البحري الوحيد لها الخريطة رقم (١) والخريطة رقم (٢).

خريطة رقم (١) حدود جمهورية السودان قبل انفصال الجنوب

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والاقليمية والعالمية على الرابط www. Al mo gatel .net

خريطة (٢) جمهورية السودان بعد الانفصال

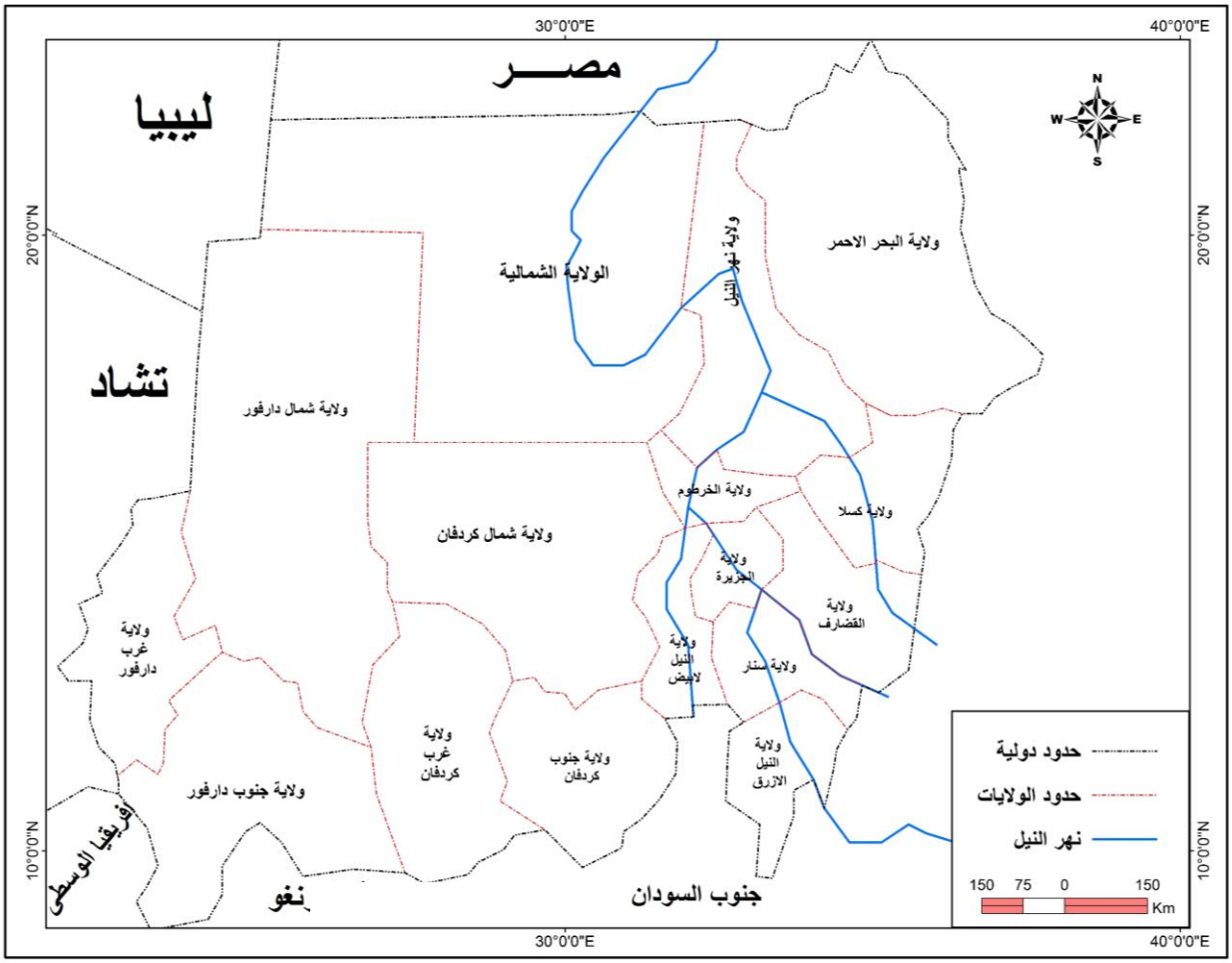

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على www.wahatalrobatab.com

ونظراً لكثرة الدول المجاورة للسودان فأن موقع الجوار بالنسبة للسودان تعتبر نقطة ضعف من وجهة الجغرافية نظر السياسية وذلك بسبب احتمالية ظهور المشاكل في أي وقت من الأوقات وقد ظهر هذا واضحاً خلال مشكلة جنوب السودان وفي موضوع البحث ، إما من حيث المساحة فتعتبر جمهورية السودان احد أكبر دول إفريقيا مساحة حيث تقدر مساحتها بحدود(٢,٥) مليون كم² أي ما يعادل (٢٠٪) من مساحة الوطن العربي والبالغ (١٤) مليون كم² وتزيد على(١/٥) مساحة العالم (٥)* وهي تعتبر من الدول الكبيرة جداً من حيث المساحة حسب تصنيف (باوندز) للمساحة(٦) وتعتبر مساحة السودان عامل قوة من وجهة نظر الجغرافية السياسية وذلك نتيجة لاحتمالية توفر نسبة كبيرة من الموارد الطبيعية داخل حدود الدولة

الإقليمية وكذلك فأن المساحة الواسعة توفر من الناحية العسكرية ميزة للدفاع في العمق ومقاومة المحتلين ، لكن سلبيات المساحة تظهر بعدد دول الجوار إذ بلغت تسعة دول وهذا يؤثر على علاقة السودان بتلك الدول لاختلاف نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

أما بالنسبة لسكان السودان فيقدر عددهم33,800 مليون نسمة حسب تقديرات عام ٢٠٠٨ وأن معدل الكثافة السكانية العامة (١٢ نسمة) في كم² الوا حد (٧) وذلك يعني من وجهة نظر الجغرافية السياسية ضعف في كيان الدولة وذلك نتيجة لما تعنيه من خلخلة سكانية وتناثر وتباعد السكان وهذا مما يشجع على قيام الروح الانفصالية والمحلية ويدعم القبلية وتتميز السودان بتعدد السلالات الجنسية و يتميز السودان أيضاً بتعدد اللغات واللهجات والتي يبلغ عددها (٢٦٤) لهجة وكذلك تعدد الأديان والعادات والتقاليد ويعيش في السودان (٦٠٠) مجموعة عرقية منهم التوبين ، والبيجا، والدنكا(٨) . أن كل هذه الاختلافات تعتبر من وجهة نظر الجغرافية السياسية عامل ضعف ، وذلك لأن تعدد السلالات الجنسية والقوميات والأديان واللغات والعادات والتقاليد يجعل من الصعوبة على سكان الدولة الأنصهار في بودقة واحدة وتحقيق الوحدة والأنسجام فيما بينهم وكذلك قد يؤدي إلى ظهور حركات أنفصالية**وزيادة الاضطرابات الداخلية، وهذه كلها تعتبر عوامل ضعف في كيان الدولة .

أما بالنسبة للحالة الاقتصادية في السودان، فأن معظم السكان يعتمدون بشكل كبير على الزراعة اذ تمثل المحرك الرئيس للانشطة الاقتصادية ويشكل هذا القطاع ٣٤% من الناتج المحلي الاجمالي و٩٠% من الصادرات بدون النفط الخام و٦٨ % من العمالة، مستفيدين بذلك من توفر التربة الخصبة والموارد المائية الكافية المتمثلة بنهر النيل وروافده والمناخ الملائم (٩)، إذ أن ما تحتاجه السودان هو توفر الموارد المالية لأستثمارها في الزراعة وتنميتها وإذا ما تحقق ذلك فأن السودان سوف تكون سلة غذاء الوطن العربي وربما الشرق الأوسط بأجمعه فضلا عن توفر بعض الموارد الطبيعية في السودان وبشكل خاص النفط والغاز الطبيعي والذي أكتشف حديثاً في السودان بالإضافة إلى بعض أنواع المعادن مثل اليورانيوم في إقليم دارفور (موضوع البحث) مما أدى إلى زيادة أهمية السودان حيث تعتبر تلك الثروات الطبيعية عنصر قوة للدولة وإن هذه الحالة لا تنطبق على السودان وذلك بسبب سوء استغلال هذه الموارد وبدائية الوسائل المستخدمة إذ أن قيمة هذه الموارد الطبيعية تكمن في تحويلها إلى موارد اقتصادية تدعم الدخل القومي للبلاد .

المبحث الثاني: الخصائص الجغرافية لإقليم دارفور

أ- الوضع الجغرافي لإقليم دارفور :

١- الموقع : يقع إقليم دارفور أكبر أقاليم السودان أقصى غرب السودان بين دائرتي عرض (٨°-٢٠°) إذ أن هذا الموقع سوف يحدد نوع المناخ السائد وبالتالي يحدد نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان في هذا الإقليم فلموقع دارفور هذا أثر على نوع المناخ السائد فيه اذ يقع معظم الإقليم ضمن المناخ

الصحراوي الجاف خاصة في شمالها، وبذلك فأن النشاط الاقتصادي لأقليم دارفور ينقسم بين الرعي والزراعة (١٠).

يحد إقليم دارفور من الشمال الشرقي ولاية المديرية الشمالية وينقسم إقليم دارفور إدارياً إلى ثلاث ولايات هي, ولاية شمال دارفور وعاصمتها مدينة (الفاشر) وولاية الجنوب وعاصمتها مدينة (نيالا) وولاية غرب دارفور فوعاصمتها مدينة (الجنينة) وتجاورها ليبيا من الشمال الغربي وتشاد وإفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي وولاية كردفان من الشرق ودولة جنوب السودان من الجنوب ألخريطة (٣) .

خريطة (٣) اقليم دارفور في السودان

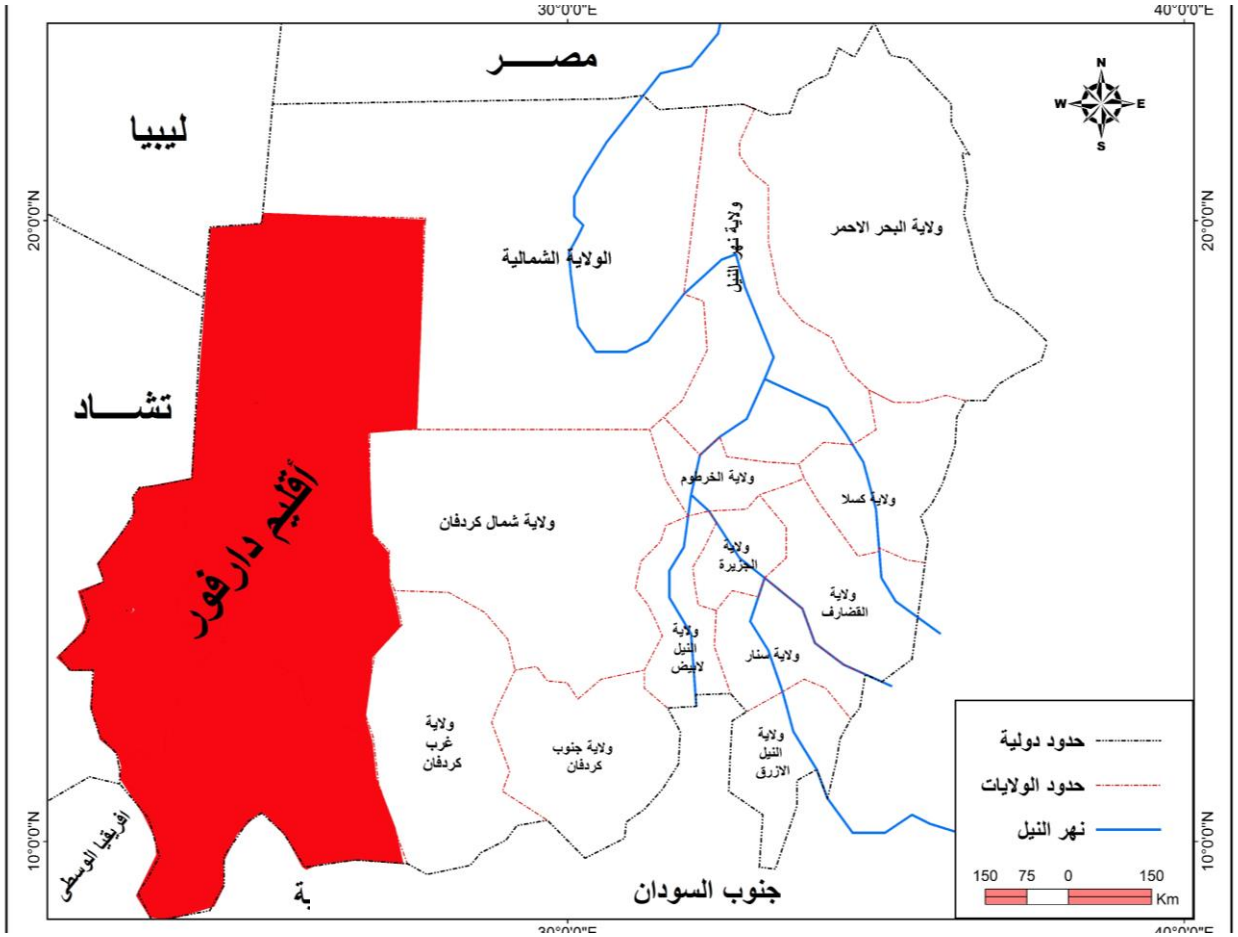

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :اسحق ابراهيم يعقوب ، التغيرات المناخية واثرها على الانتاج الزراعي في ولاية شمال دارفور – السودان ، مجلة آداب البصرة ،العدد ٦٧ ،٢٠١٣ ، ص٢٨٢

أن كثرة الدول التي تحد الإقليم وهي اربعة دول يعتبر عامل ضعف من وجه نظر الجغرافية السياسية وذلك بسبب احتمالية ظهور مشاكل في أي وقت من الأوقات والتدخل وارد في شؤون الإقليم الداخلية خاصة أن القبائل في دارفور تعود جذورها العرقية إلى دول الجوار في تشاد وليبيا وممكن لهذه الدول من مساندة

الحركات الأنفصالية في الإقليم مما يدعم مصالحها أو التدخل الخارجي الذي يحاول الضغط على السودان من خلال نقاط الضعف تلك .

٢- المساحة : تبلغ مساحة الإقليم (٥١٠) ألف كم٢ وهي تمثل خمس مساحة السودان (٢٠٪) من مساحته وهي مساحة كبيرة تضيف للإقليم أهمية سياسية واقتصادية كبيرة وذلك نتيجة لاحتمالية توفر نسبة أعظم من الموارد الطبيعية داخل الإقليم ، أما من ناحية طبيعة السطح فيتميز إقليم دارفور بأنه عبارة عن هضبة تمتد من الحدود المصرية الليبية في الشمال والشمال الغربي يبلغ أرتفاعها بحدود (١٠٠٠م) فوق سطح البحر وتنحدر الهضبة باتجاه صحراء النوبة في الشمال والتي لا يزيد أرتفاعها عن (٢٠٠-٥٠٠م) وتتخلل هذه الهضبة في الوسط مرتفعات دارفور التي تقع في الأجزاء الغربية من الاقليم ويعتبر جبل مره والذي يزيد أرتفاعه عن (٣٠٧١) قدم أعلى جبالها وبهذا فيعتبر إقليم دارفور عبارة عن هضبة صحراوية تمتد من الشمال إلى الجنوب وبهذا الامتداد تباينت كميات الأمطار الساقطة عليها بين سنة وأخرى، مما ترك آثاراً سلبية على حياة السكان الذين يعتمدون على الزراعة والرعي كنشاط رئيسي في الإقليم (١١) وهذا كان أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع الخلافات بين الرعاة والمزارعين على مناطق الزراعة والرعي.

٣- السكان: يقدر عدد السكان في إقليم دارفور بحوالي (٧,٦) مليون نسمة عام ٢٠٠٥ ، أو ما يعادل (٢١,٩٪) من مجموع السكان في السودان ومعظم هؤلاء السكان يتركزون في الريف بنسبة (٧٥٪) بينما يحتل الرعاة الرحل حوالي (١٥٪) والباقون يقيمون في بعض المدن الرئيسية مثل (الفاشر ونيالا ، وزالنجي و جنينة) وتسكن هذا الإقليم عرقيات إفريقية وعربية أهمها (الفور) التي جاءت تسمية الإقليم منها و(الزغاوه) والمساليت وقبائل البقاره والرزيقات وتبلغ نسبة الجماعات الإفريقية نحو (٦٠٪) بينما تبلغ نسبة العرب (٤٠٪) (١٢) وتنقسم القبائل في دارفور إلى قسمين هما القبائل المستقرة وهي تلك القبائل الموجودة في المناطق الريفية مثل (الفور) والمساليت والزغاوه والداجو والتنجر والتامه وغالبيتهم من الأفارقة ويتكلمون لغة محلية ويدينون بالدين الإسلامي وبعضهم من العرب والقسم الثاني هم القبائل الرحل وهي تلك القبائل التي تنتقل من مكان لآخر بحسب وجود الماء والمرعى وهي قبائل وفدت إلى المنطقة مثل (أبالة) و(زيلات) والمحاميد ومهرية وبني حسن والزريقات والمعالية وغالبيتهم عرب يتحدثون اللغة العربية ومنهم أيضاً أفارقة(١٣) . وأن هذا الإقليم يختلف عن إقليم جنوب السودان (دولة جنوب السودان حاليا) الذي توجد فيه ثلاث ديانات هي الوثنية والإسلام والمسيح ، فإقليم دارفور لا توجد فيه تعددية دينية بل إن الإسلام هو الدين السائد والذي تبلغ نسبته (٩٩٪) ولكن تسود العرقية في سكانه بين العرب والأفارقة. أن التعددية العرقية اللغوية والدينية تعتبر عوامل ضعف في قوة الدولة ويعاني السودان من مخاطر كبيرة تهدد كيانه المستقل وتؤجج الأثنيات والعرقيات المتعددة والتي يصل عددها إلى (٥٧٢) عرقية خاصة مع وجود (٣٠) حركة تمرد في السودان(١٤) تسعى جميعها للأنفصال وتكوين دويلات مستقلة مما يعني في النهاية تهديد وحدة البلاد وهذا ماحدث فعلا اذ انفصل الجنوب عام ٢٠١١.

٤- الموارد الطبيعية : أن ثروات الاقليم كثيرة ومتنوعة في ولاياته الثلاث إذ تعتبر ولاية دارفور الشمالية والغربية من أغنى ولايات السودان بمواردها الطبيعية المتنوعة والتي تتمثل في الموارد الزراعية حيث تتمتع بأراضي زراعية شاسعة وخصبة وصالحة لإنتاج مختلف المحاصيل وتبلغ المساحة المزروعة (٧،٧) مليون فدان أما موردها المائية فتعتمد على الأمطار التي يبلغ معدلها السنوي (١٠٠-٦٠٠) ملم وكذلك تتوفر فيه مياه سطحية وجوفية حيث التكوينات الرملية الحاملة للمياه ، وتتوفر في ولاياته المراعي والنباتات وتقدر مساحة المراعي بحوالي (٧) مليون فدان أما الغابات فتقدر مساحتها بحوالي مليون فدان ، أما الثروات الحيوانية فتوجد في الولاية ٢١ مليون رأس من الأبقار والماعز والإبل أي ما يعادل (١٠٪) من ثروة السودان الحيوانية وتحتوي الولايتين على ثروات معدنية أهمها الحديد والرصاص والكرانيت والكروم والرخام ومواد البناء) (١٥).

وأهم المشروعات الزراعية هو مشروع (هبيله) بطاقة مستغلة (٤٠٠٠) فدان و(خور رمله) بطاقة مستغلة (٦٠٠٠) فدان و(زلو) بطلقة مستغلة (٤٥٠٠) فدان ، كما تمتلك ثروة حيوانية من الأبقار والإبل تقدر بـ(٤،٥) مليون رأس تسهم بحوالي (١٨٪) من الاقتصاد القومي ،أما الموارد المائية فتوجد مجموعة من الأودية التي تنبع من مرتفعات (جبل مره) أهمها وادي كجا، باري، أزوم، تلولو،كما تتوفر المياه السطحية مع وجود مياه جوفية وتقدر الموارد المائية بـ أكثر من (٤) مليار م٣ سنوياً وتوجد غابات تحتوي على مجموعة من الأشجار أهمها الحراز والهجايج والهشاب والكثر والماهوجني ، وغيرها التي تستخدم كأخشاب فضلاً عن الصمغ العربي وتغطي الغابات (٧٥ ٪) من مساحتهما وهناك مجموعة من مشاريع التنمية الريفية مع وجود إمكانات ضخمة للاستثمار في جميع المجالات (١٦).

أما ولاية جنوب دارفور فتوجد فيها موارد ضخمة إذ تقدر مساحة الأراضي بـ (٤٠) ألف كم٢ مع توفر تربة خصبة وأمطار وفيرة مقارنة مع الولايات الأخرى فتقدر الأراضي الزراعية بـ (٢٤) مليون فدان أي ما يعادل (١٢٪) من جملة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والمستغل منها فقط (٦،٦) مليون فدان أي حوالي (٢٨٪) وتمتلك الولاية ثروة حيوانية تقدر بحوالي (٩،٨) مليون رأس من الماشية والأغنام والإبل أي ما يعادل (١٠٪) من أجمالي الثروة الحيوانية في السودان وتصل مساحة المراعي (٢٢،٧) مليون فدان ، أما الموارد المائية فتستلم أمطار تقدر بـ (٢٠٠-١٠٠٠) ملم تغذي مجموعة من الأودية يصل مجموع إيرادها السنوي بـ (٤٤٣) مليون م٣ غير مستغلة فضلاً من المياه الجوفية وأهم مصادرها حوض البقاره الذي يغطي (١٨) ألف كم٢ بطاقة تخزين كلية مقدارها مليار م٣ وبتغذية سنوية مقدارها (٧١) مليون م٣ وتمتلك الولاية مساحة كبيرة من الغابات تصل إلى (٢٢،٧) مليون فدان . أما المعادن فتوجد فيها مجموعة من المعادن أهمها النحاس والحديد والحجر الجيري والحجر الرملي وخام الأسمنت ويتركز النفط في الأجزاء الشرقية من الولاية في حقول أبو جابره وشارف وغيرها (١٧).

يتضح مما سبق بأن إقليم دارفور يمتلك موارد واعدة سواء الزراعية أو الحيوانية أو المعدنية أو الموارد المائية ولكن المشكلة تتمثل بسنوات القحط التي يتعرض لها الإقليم بسبب تذبذب الأمطار بين سنة وأخرى وكذلك عدم وجود البنية التحتية الكافية واللازمة لأستثمار موارد الإقليم ولذلك فأن الدول صاحبة المصالح والمطامع تجد في الإقليم فرصة سانحة لأستغلاله من خلال إثارة المشاكل ومحاولة تقسيم الإقليم وفصله عن السودان للتمكن من الإنفراد بتلك الثروات وفرض قوانين المستثمر الأجنبي وفق أهدافه ومصالحه .

ب-العوامل الجغرافية المساعدة على ظهور المشكلة:

١- **العوامل الطبيعية :**

تقع دارفور في أقصى غرب السودان وهذه المنطقة كما أسلفنا معظم أرضيها صحراوية أو جبلية مقفرة متذبذبة الأمطار ويتراوح ارتفاعها ما بين ٤٥٠-١٨٠٠م خاصة الأقسام الغربية من الإقليم وتنتشر فيها الواحات مثل واحة العطرون في الشمال وبعض الأودية الموسمية مثل وادي هور ووادي بحر العرب وتوجد فيها جبال يزيد ارتفاعها عن ٣٠٧١م مثل جبل جمبالا وجبل مرّه هذه الأوضاع الطبيعية القاسية انعكست سلباً على نشاط السكان ومعيشتهم وبالتالي كانت أسباب النزاعات في دارفور ترجع لأسباب طبيعية مثل الاختلاف على مناطق الرعي والأرضي الزراعية وليس لأسباب عقائدية (١٨) فقد اعتاد الرعاة في جنوبي وشمالي دارفور على الاتجاه نحو الاراضي الزراعية بعد حصاد اهلها للمحاصيل ونقلها لرعي ماتبقى من حشائش وبقايا المحاصيل وكان المزارعين يسمحون بذلك لتطهير الارض من الحشائش وحصول الارض على سماد طبيعي من الماشية ، ولكن حين يحدث الجفاف مبكرا مما يؤدي الى حدوث خلل في هذا النظام ، فيسوق الرعاة حيواناتهم الى الحقول المزروعة ،تلتهم المحاصيل ، وتحدث الاشتباكات التي ينتصر فيها الرعاة المسلحون عادة على الزراع . وقد شهد السودان ازمة جفاف وتصحر مستمر عصفت به ، حتى تقدمت الصحراء الى الجنوب من الخرطوم بنحو ١٥٠كم ، (١٩) وهكذا كان الجفاف المستمر لسنوات دافعا الى زيادة اشتباكات الرعاة والزراع ، لأن سكان دارفور منذ دخولهم الإسلام مخلصين له ومن أجله حاربوا في صفوف الخلافة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى مما جعلهم عرضة لانتقام بريطانيا بعد الحرب . أذن أغلب الأسباب التي كانت تؤدي إلى المشاكل هي أسباب القحط والجفاف والتنافس على الموارد الضئيلة فضلاً عن أكتشاف المواد الطبيعية كالنفط واليورانيوم في الإقليم في الفترة الاخيرة قد فاقم المشكلة وأجج النزاع الداخلي بسبب التدخلات الدولية .

٢- **العوامل البشرية:**

أ- العامل التاريخي : عند البحث في التأريخ السياسي لإقليم دارفور نجد أن هذا الإقليم قد أنضم إلى السودان عام ١٩١٦، إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن تابعاً للسودان قبل هذا التأريخ حيث أنه خضع للعهد المصري من خلال (الزبير باشا ود رحمة) في الفترة من ١٨٨٤-١٨٩٨م ثم دان للدولة المهدية *** وبقي مستقل لفترة انتقالية قصيرة في الفترة من ١٨٩٨-١٩١٦م تحت حكم السلطان علي دينار إلى أن عادت للخضوع إلى الحكم الثنائي منذ عام ١٩١٦م وحتى استقلال السودان عام ١٩٥٦ (٢٠) . والتمرد في دارفور له جذور تأريخية تعود لمئات السنين ولم يكن هذا الصراع لأسباب عرقية أو اضطهاد ديني لأن السكان هنا متجانسين دينياً إذ أنهم يدينون للإسلام ولكن نتج عن موقع دارفور الجغرافي المجاور للتشاد ومصر وليبيا وإفريقيا الوسطى مما جعلها منطقة للقبائل الرحل مثل قبيلة الزغاوة التي عرفت بالترحال والقتال ولكنها استقرت في دارفور منذ عدة قرون بعد أن اعتنقت الإسلام وتحول أفرادها إلى التحدث بالعربية ومع ذلك ظلت مصدر قلق نظراً لقوة وشراسة أبناءها والزغاوة هي من أكبر الجماعات العرقية الإفريقية التي تسيطر على دارفور ولأبنائها تاريخ طويل في الصراع حول الأراضي وحقوق الرعي ومصادر المياه مع الرعاة من القبائل العربية وكذلك توجد قبائل (المساليت) و(فور) وعليه فأن أكثر من (٥٠ ٪) من الصراعات القبلية في السودان يدور في دارفور(٢١).

أن هذا الصراع بصورة واضحة حتى السبعينات من القرن العشرين لم يظهر بفضل وجود آليات تقليدية لحل المنازعات وجدت نتيجة للقوانين الموروثة من عهد الإدارة المصرية عام ١٨٩٨-١٩٥٦م ، وفي العقود الأخيرة تكاتفت عدة عوامل في إشعال نار الصراع بصورة واضحة منه الجفاف والقحط والذي أدى إلى التنافس على الموارد الضئيلة في الإقليم فضلاً عن سهولة الحصول على السلاح وهذا أدى إلى زيادة العنف والنزاعات إلى جانب تغير التنظيم الإداري عام ١٩٩٤م والذي تم بمقتضاه منح أفراد الجماعات العرقية مناصب في السلطة وهذا ما رأته قبيلتا (المساليت) و(فور) بمثابة تقويض لدورها في الإقليم الذي يشكلان أغلبية سكانه وعلى أثر هذه العوامل السابقة أدت إلى إشعال النزاع في غرب دارفور في عام ١٩٩٨-١٩٩٩م حيث بدأ العرب الرحل في النزوح مع قطعانهم إلى الجنوب قبل الوقت المعتاد وهذا أدى إلى اندلاع اشتباكات بين القبائل العربية والإفريقية وحدوث خسائر بشرية ومادية إضافة إلى تهجير خمسة الآلف من أبناء المساليت إلى بلدة (جنينة) أو تشاد ورغم المصالحة والاتفاق على دفع التعويضات للجانبين إلا أن الاشتباكات تجددت ودخل الصراع منعطفاً جديداً عام ٢٠٠٣ عندما قامت الحركات المنظمة (جيش تحرير السودان) وحركة العدل والمساواة بمهاجمة أهداف حكومية في إقليم دارفور متهمين الحكومة السودانية بالتحيز لمصالح العرب ضد الأفارقة السود من (المساليت) و(الفور)(٢٢) .

ب- عوامل داخلية: كانت النزاعات التي تحدث بين القبائل العربية والإفريقية في الإقليم يتم حلها من قبل السلطات والناظر والعمدة والشيخ بصورة سلمية وكانت هذه الإدارة تمتلك سلطة قانونية خولتها لها الدولة بجانب مكانتها الاجتماعية بين القبائل ألا أن هذه الإدارة ألغيت في عهد الرئيس السوداني السابق جعفر

نميري والذي استبدلها بلجان الإتحاد الاشتراكي التي لم تتناسب مع التعددية التي أتسم بها الإقليم ومن ثم فأن الحكومات السودانية بصورة عامة تتحمل مسؤولية النزاع لعدم تفهمها طبيعة هذه المناطق والآليات المناسبة مع الخلافات التي تنشأ فيها كما أن الحكومات تتحمل مسؤولية الإهمال الذي تعرض له غرب السودان وعدم تنميتها له وتهميشه على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالإقليم يفتقر بشكل واضح لكل البنى التحتية والمشروعات الاستثمارية الكبيرة والخدمات التعليمية والصحية والتنمية الزراعية (٢٣)، ويعاني من البطالة الذي دفع العديد من الشباب للانخراط في التنظيمات العسكرية، وقد نتج عن هذا الواقع ظهور تنظيمات نشطة في الإقليم بالإضافة إلى حركة الجانجويد التي تتهمها الحركات بأنها مدعومة من قبل الحكومة وهي حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وحزب التحالف الفيدرالي علماً أن هناك حركات قديمة سبقت تلك التنظيمات الحالية وتأسست منذ الستينات من القرن العشرين أهمها (جبهة نهضة دارفور) وهي حركة سياسية وحركة (بولاد) وكانت ذات طبيعة عسكرية، ويمكن تلخيص لأهم الحركات العاملة على الساحة في دارفور حالياً إضافة إلى (الجانجويد)(٢٤) ****.

١- حركة تحرير السودان : نشأت هذه الحركة عام ٢٠٠٣ بزعامة المحامي (عبد الواحد محمد نور) الذي ينتمي إلى قبيلة (الفور) وتتألق هذه الحركة من مجموعة من القبائل بالإضافة إلى قبيلة الفور وهي قبائل (الزغاوه) و(المساليت) و(البرتي) وآخرين من القبائل الإفريقية وأغلب القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباط سابقين في الجيش السوداني والتشادي، أما أهداف الحركة حسب ما ورد في إعلانها (خلق سودان ديمقراطي موحد على أساس المساواة وتقويض السلطة الدينية والتنمية والتعددية السياسية والرفاهية المادية والأخلاقية لكل أبناء السودان وتدعو الحركة أبناء دارفور من العرب إلى الانضمام إليها ضد حكومة الخرطوم لتحقيق هذه الأهداف) وهذه الحركة ذات توجه عسكري فعال وأن أجندتها السياسية لا ترقى إلى فعاليتها العسكرية وقد انضمت هذه الحركة الى التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وأصبحت لها صلات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب ومؤتمر (البجا) في الشرق (٢٥). وترى هذه الحركة كما جاء في إعلانها التأسيسي أن دارفور كانت تتمتع بالاستقرار والرخاء وشهدت تعايشاً بين القبائل العربية والإفريقية فيها إلا أن الحكومات السودانية المتعاقبة المدنية منها والعسكرية اتجهت نحو سياسة التهميش والتميز العنصري والاستغلال والتقسيم تجاه الإقليم بل قامت بتجنيد القبائل العربية ضد القبائل الإفريقية التي طالما عاشت معها بتناغم تام، وتعتقد هذه الحركة بأن الأمور تدهورت خاصة مع مجيء حكومة الإنقاذ الوطني إلى الحكم عام ١٩٨٩ والتي عملت على سياسة الفصل العنصري بين القبائل العربية والإفريقية في الإقليم وانتهاك حقوق الإنسان فيه إلى حد وصل إلى التطهير العرقي في بعض المناطق وفقاً لمزاعم الحركة وهذه الظروف هي التي أدت إلى نشوء هذه الحركة (٢٦).

٢- حركة العدل والمساواة: نشأة هذه الحركة عام ٢٠٠٣ بعد تأسيس حركة تحرير السودان وزعيمها السياسي (خليل إبراهيم) الذي ينتمي إلى قبائل الزغاوة أما الجناح العسكري فيقوده (التيجاني سالم درو)

وأهداف هذه الحركة حسب ما ورد في بيانها التأسيسي هو إنهاء التميز العنصري في منهج الحكم في السودان ورفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي والاستبداد السياسي عن كامل الجماهير وإشاعة الحرية والمساواة والعدل ووقف جميع الحروب وبسط الأمن وتأمين وحدة البلاد وتسخير إمكانيات الدولة وتوجيهها لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية متوازنة ومحاربة الفقر وإقامة نظام فيدرالي ديمقراطي لحكم البلاد، وترى الحركة أن أهم وسائل تحقيق هذه الأهداف هو اعتماد النظام الفيدرالي أساساً لحكم السودان النظام الاتحادي الرئاسي لضمان تداول السلطة واستقلال القضاء وفصل السلطات وتداول السلطة بين أقاليم السودان المختلفة واعتماد الانتخاب الحر المباشر لمناصب رئيس الجمهورية وولاة الأقاليم واعتماد المواطنة أساساً للحقوق والواجبات دون تميز على أساس الدين أو الجنس أو العرق واللون (٢٧).

يبدو أن هذه الحركة أكثر قوة من الناحية السياسية من خلال الأجندة التي تحملها من حركة تحرير السودان وأكثر أتساعاً في أهدافها لأنها لا تقتصر على إقليم دارفور بل تشمل السودان بأجمعه وهذا بدى واضحاً من خلال الكتاب الأسود الذي أصدره قائد الحركة (خليل إبراهيم) والذي تطرق إلى هذه المبادئ مع نقد للسلطة مثل ضعف التنمية والتفرقة العنصرية وتراجع الحكم الفيدرالي(٢٨) .

٣- حركة التحالف الفيدرالي : وهذه الحركة أقل نشاطاً من سابقاتها ويتزعمها (أحمد إبراهيم أوريج) والذي ينتمي إلى قبائل (الفور) ونائبه (شريف حرير) من قبائل (الزغاوه) ومؤسس هذه الحركة كان من أنشط أعضاء جبهة نهضة دارفور التي تشكلت عام ١٩٦٤ ولكن حزب الأمة قد أستوعبه وأختاره زعيماً للمعارضة مما أدى إلى توقف نشاط الجبهة ، وظهرت حركات مسلحة جديدة مثل الحركة القومية للإصلاح والتنمية في عام ٢٠٠٤ وحركة كرباج عام ٢٠٠٣ وحركة شهامة عام ٢٠٠٤ والحركة السودانية لإزالة التهميش عام ٢٠٠٤ (٢٩).

أن هذه التنظيمات كلها تمثل قبائل إفريقية وتقابلها في الجانب الآخر قبائل عربية بشكل مليشيات وتدعى (بالجانجويد) وهي مليشيات من الفرسان المسلحين من قبائل البدو العربية والقادمة في الأصل من شمال دارفور ودولة تشاد وهم أساساً قبائل تقتات على النهب والسلب المسلح واتهمت هذه المليشيات بالقتل وإحراق المنازل وأن هدفهم هو مقاتلة القبائل الإفريقية وطردهم من بيوتهم وإجبارهم على التخلي عن موارد المياه والمراعي المهمة للقبائل الرحل ذات الأصول العربية وهذه المليشيات تهاجم بعض القبائل العربية وهذا يؤكد بأن الصراع هو صراع على الموارد وليس صراعاً عرقياً بل أن هذه المليشيات تهاجم بعض القبائل العربية التي ترفض الانضمام إليها وهذا دليل على أن الصراع ليس بين الأفارقة والعرب .

من التنظيمات الأخرى هو حركة التجمع العربي وهي حركة قديمة بدأت في الثمانينات من القرن الماضي وهو تكوين من (٢٧) قبيلة من غرب السودان أهمها قبائل الزريقات وبني هبله والهباشية والتعايشه وأهم

أهداف تلك الحركة هو مهادنة السلطة المركزية والاستيلاء على مراكز القرار وإبراز الدور القومي العربي للتصدي لقبائل الزرقة في الغرب والتصدي للمتمردين من القبائل الإفريقية (٣٠).

أن هذه التنظيمات التي ظهرت على ساحة إقليم دارفور بالرغم مما تحمله من مبادئ تدعو إلى الوحدة وحل مشكلة الصراع على أساس العدل والمساواة ألا أنها اشتركت) فعلياً في عمليات عسكرية ونسب إليها الكثير من الخروقات المتعلقة بوقف أطلاق النار الذي تتوصل إليه الأطراف المتنازعة في الإقليم سواء كانت تلك الجهود محلية أو إقليمية وخاصة ما يتعلق منها بإتفاق (نجامينا) فضلاً عن الخروقات لحقوق الإنسان وقد تأكدت تلك الخروقات فيما أعلنه المتحدث العسكري باسم حركة العدل والمساواة أنه (ليس هناك وقف لإطلاق النار) في إعلان صريح لنسف الاتفاق ، فضلا عن مهاجمة الحركتين (العدل والمساواة وحركة تحرير السودان) للمدنيين واختطاف الأطفال والاستيلاء على بعض الآلات الخاصة بمشاريع توفير المياه في الإقليم ومهاجمة قوافل الإغاثة الدولية والعاملين في المنظمات الإنسانية العاملة في الإقليم للحصول على المؤن والأغذية وكذلك فقد ظهرت انقسامات داخل هذه الحركات بين الأجنحة السياسية والعسكرية فقد ظهر انشقاق داخل حركة العدل والمساواة لرفض الجناح السياسي للأساليب التي يعتمدها الجناح العسكري من نقض المواثيق والاتفاقيات التي تعقدها تلك الحرات الحكومية المركزية(٣١) .

أما فيما يتعلق بالانشقاقات داخل حركة تحرير السودان فقد ظهرت عدة صراعات لعدة أجنحة داخل الحركة تتهم بعضها البعض باستخدام الأساليب العنيفة وبرزت أصوات تطالب بإجراء إصلاحات جذرية تعتمد منهج السلام والتجاوب مع المساعي الداعية له وقد تمخض عن اجتماع عقدته تلك الحركة في عام ٢٠٠٤ إلى المطالبة بعزل زعيم الحركة وأمينها العام واعتماد القيادة الجماعية وأن تشكل لجنة لمتابعة وقف أطلاق النار والسعي إلى الالتزام به كما ظهر اختلاف حول طبيعة التدخل الأجنبي في مشكلة الإقليم فهناك أجنحة ترحب بالتدخل والبعض الآخر يعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية التي تضر بالإقليم وتعيده إلى مرحلة استعمار السودان(٣٢).

أن هذه الخريطة السياسية المعقدة في إقليم دارفور قد انعكست سلباً على فرص إحلال السلام فيه وذلك لدخول أجندة إقليمية ودولية لها مصالح في إثارة المشكلة وتدويلها للضغط على حكومة السودان من أجل التنازل باستغلال الإقليم مستقبلاً ومحاولة تجزئة هذا البلد العربي الذي يعتبر الواجهة الإسلامية الشرقية لإفريقيا .

٣-العامل الإقليمي: ادت العوامل الإقليمية دوراً كبيراً في تغذية الصراع وذلك بسبب انتماء القبائل المتواجدة في دارفور فهي تنتمي في جذورها إلى دول الجوار، ليبيا وتشاد وقد تأثرت هذه القبائل بالتفاعلات السياسية التي تحدث داخل هذه الدولة أو بين الدول نفسها فقد تأثرت بالحرب الأهلية التي جرت في تشاد في السبعينات والثمانينات حتى أصبحت دارفور مسرحاً للقوى والصراعات الدائرة في تشاد كما أصبحت معبراً للسلاح بين هذه القوى مما أدى إلى انتشار السلاح في الإقليم، وهناك دلائل على تدخل إسرائيل في تأجيج

هذه المشكلة وهذا ما أكدته الحكومة السودانية كما اتهمت اريتريا بدعم المتمردين والعمل كحلقة وصل بين بعض حركات التمرد وإسرائيل (٣٣) وبذلك يتضح أن النزاع في دارفور يحمل أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية .

٤- التدخلات الدولية: منذ انهيار الإتحاد السوفيتي السابق في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي انفردت الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي وبدأ معها عصر الأمركة الجديد وقد حظي العالم الإسلامي بصورة خاصة بالنصيب الأوفر بالاستهداف الأمريكي وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ ، ولما كان السودان يُعاني من حرب أهلية خاصة في جنوب السودان كانت الولايات المتحدة تحاول أن تطبق ستراتيجيتها المتمثلة بالأحتواء والعزل والترويض والعقوبات وإتهام السودان بأنه من الدول (المارقة) ويجب محاسبة النظام الحاكم (٣٤) مع عدم تجاهل دور الأطراف الإقليمية والمحلية في بروز تلك المشكلة وتدويلها، فالولايات المتحدة التي ورثت بريطانيا في المنطقة تستخدم المبدأ الاستعماري نفسه (فرق تسد) ولكن بأساليب جديدة وأمور اللاعب الرئيسي في الساحة السودانية الآن ساعد على ضعف وهشاشة القوى السياسية السودانية وتبعية تلك الحركات إلى دول الجوار السوداني(٣٥) ، ومن ثم فأن الولايات المحتدة راغبة لحل مشكلة دارفور بنفس الطريقة التي حلت فيها مشكلة جنوب السودان الذي يعتمد على مبدأ (تقرير المصير) وهذا المبدأ يردده متمردو دارفور من أجل تقسيم الثروة والسلطة وهذه الأجندة الأمريكية تسعى إلى تقسيم السودان وتطويقه وفعلا نجحت في فصل جنوب السودان عن الوطن الام بدعم منها ومن اسرائيل .

ومن العوامل التي ساعدت على تأجيج الصراع بين الأخوة في دارفور وحولته إلى نزاع قبلي هو أن منظمات الإغاثة الأوربية ذات أجندة أستخبارية تتحرك بقوة في المنطقة وتنشر ثقافة الفرقة بين المسلمين من أصل إفريقي والمسلمين من أصل عربي ومن خلال دعاوى التطهير العرقي إن العرب يقتلون الأفارقة وتبين أن لها هدفاً تبشيرياً واضحاً بهدف ضرب تنامي تيار الصحوة الإسلامية باعتبار السودان تمثل تيار الصحوة الإسلامية ودوره في أسلمة القارة الإفريقية عبر جامعة إفريقيا العالمية ومنظمة الدعوة الإسلامية الخيرية السودانية(٣٦) ، كما أن القوى العالمية ساهمت وبشكل كبير على تدفق السلاح على هذا الإقليم مما ساعد على تأجيج الصراع فضلاً عن الأجندة والعلاقات مع دول خارجية التي تساعد على تسريع نشر السلاح بين الفرقاء وتعتبر الثروات الطبيعية التي تمتلكها السودان سبباً في مطامع دول غربية وأمريكية خاصة في السودان.

لقد عملت الدول الغربية على تدويل المشكلة والضغط على الأمم المتحدة من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن للتدخل في السودان مثلما عملت الولايات المتحدة على تدويل مشكلة العراق الإنسانية ومن ثم احتلاله فقد قامت الولايات المتحدة بتحويل قضية دارفور إلى محكمة العدل الدولية الخاصة بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب وقد أصدرت تلك المحكمة قراراً بتوجيه تهمة ارتكاب تلك الجرائم إلى الرئيس السوداني عمر حسن البشير وأصدرت مذكرة إلقاء القبض عليه في تموز من عام ٢٠٠٨(٣٧) ، مما سيضاعف الضغط على الحكومة السودانية وتؤجج الصراع في هذا الإقليم، فضلاً عن أن الأمم المتحدة قد أصدرت مجموعة من

القرارات التي تخص هذه المشكلة منذ بدايتها ومن أهم تلك القرارات هو قرار ١٣٢٥ لسنة ٢٠٠٠ وإلى القرار ١٥٤٧ لسنة ٢٠٠٤ والقرار ١٥٥٦٧ لعام ٢٠٠٤ ثم القرارات ١٥٩٠و١٥٩١و١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥ (٣٨) وكذلك القرارات ١٦٦٣و١٦٦٥و١٦٧٩و١٧٠٦لسنة ٢٠٠٦ والتي أكدت جميعها على التزام مجلس الأمن بأحترام سيادة السودان ووحدته واستغلاله وسلامته الإقليمية والتأكيد على الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون الإقليمي لحل المشكلة و يعتبر القرار ١٧٠٦ لسنة ٢٠٠٦ أهم تلك القرارات حيث تضمن عدة نقاط هي(٣٩ :

١- التأكيد على سيادة السودان وحريته واستقلاله وسلامته الإقليمية .
٢- الإقرار بأن الحرب في السودان تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدولي.
٣- إجراء تعزيزات إضافية مؤقتة للعنصر البشري في بعثة الأمم المتحدة في السودان .
٤- دعم اتفاقات دارفور للسلام.
٥- التأكيد على طبيعة مهام بعثة الأمم المتحدة في دارفور.
٦- دور الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بدارفور سواء الدول بصفة عامة أو دول الجوار مثل تشاد وإفريقيا الوسطى بصورة خاصة .
٧- التفويض الممنوح للقوات الأممية بموجب هذا القرار .

الموقف العربي من مشكلة دارفور: على الرغم من حجم التحديات لتي تواجه السودان فقد استمر غياب الدور العربي وتحديداً دور جامعة الدول العربية التي تمثل خيمة العرب، إذ أن هذا الغياب شمل حتى عدم دخول المنافسة مع المانحين للمساعدات الإنسانية لمتضرري الحرب في دارفور .

لقد عبر الأمين العام لجامعة الدول العربية تعليقاً على قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ في ٢٠٠٦/٧/٣ بقوله: (أن قرار مجلس الأمن الدولي على السودان الدولة العضو في الأمم المتحدة لم يؤدي الى أي نتائج إيجابية ضمن أي خطوة قادمة في التعامل مع مشكلة دارفور والتي تم فيها التوصل إلى عملية مصالحة وشدد عمرو موسى على أن الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو التفاهم مع الحكومة المركزية ومع أطراف هذا الاتفاق وفي أطار دعم المصالحة الوطنية خاصة وأن السودان دولة مستقلة وعضو في منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاعتماد على القوات الإفريقية ودعمها مالياً ويمكن زيادة أعدادها ضمن اتفاق (أبوجا) للسلام في دارفور وأكد على أن يكون هناك دور للأمم المتحدة في حفظ السلام وتكون القيادة إفريقية وأن تكون الحكومة السودانية على إطلاع على مجريات المساعدات التي تقدم سواء كانت العسكرية والمادية وذكر عمرو موسى بأنه طالب الدول العربية بالإسراع في تقديم المساعدات التي اتفق عليها في القمة العربية بالخرطوم عام ٢٠٠٦ لدعم القوة الإفريقية الموجودة في دارفور(٤٠).

الجهود الداخلية والخارجية الرامية لتسوية المشكلة في دارفور :

أولاً: الجهود الداخلية

سعت الحكومة السودانية منذ اندلاع الأزمة في دارفور إلى محاولة وضع حلول وطنية لتطويقها والسعي لإيجاد تسوية مناسبة بعيداً عن أي تدخل خارجي ومن هذه الحلول، هي ملتقى (الفاشر التشاوري) الذي جمع بين الحكومة والمعارضة في ٢٠٠٣/٥/٢٥ ولكن الحكومة رفضت توصياته وعقدت اجتماع بين الحكومة وحركة تحرير السودان برعاية من الحكومة التشادية في العام ٢٠٠٣ في (أبشي) وكان اتفاقاً أجراءياً لم يبحث في أسباب النزاع الذي أجل إلى اجتماع آخر ، وتعددت اللقاءات والاتفاقات بين الحكومة وأبناء الإقليم لكن نتائج تلك اللقاءات لم تتمخض عن وقف لإطلاق النار أو حلاً نهائياً للأزمة بسبب عدم وجود الثقة بين الحكومة والمعارضة بسبب تدخل أطراف إقليمية ودولية وتحول الحركات ومن حركات سياسية إلى حركات مسلحة ، و في أطار الجهود الوطنية سعت الحكومة إلى تقريب وجهات النظر مع كل من حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان الفصيلان الفاعلان في دارفور ، ولما كانت إحدى أسباب النزاع هي سياسة التهميش التي أتبعتها الحكومات المتتالية في السودان فقد سعت الحكومة الحالية وهي حكومة الإنقاذ الوطني إلى إزالة التهميش من خلال تفعيل الاتفاقات التي أبرمت بين الحكومة والمتمردين والتي كانت أهم مطالبها التأكيد على المعاهدة الدولية لحقوق الإنسان وإعادة التأكيد على المواطنة والمساواة بين السودانيين ومبدأ تقاسم السلطة وأن الخدمة المدنية تكون ممثلة تمثيلاً عادلاً لجميع سكان البلاد بالالتزام بإجراء انتخابات واعتماد التحول الديمقراطي الوطني أساساً لإزالة التهميش الذي عانى منه سكان دارفور في الحقب السابقة (٤١).

ثانياً: الجهود الإقليمية: تتمثل تلك الجهود بمحاولة جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي والمؤتمر الإسلامي، فعلى مستوى جامعة الدول العربية فقد سعت إلى الوقوف مع السودان من خلال مساندتها إلى الحكومة السودانية لمنع تدويل القضية معتمدة على مساندة الرأي العام العربي لحكوماته في هذا المجال لأن هذه المشكلة تهدد عروبة السودان وهويته الإسلامية إذ أن التدخلات الدولية الإقليمية هدفها واضح وهو تفكيك السودان وضربه باعتبار قاعدة عربية وإسلامية في شرق إفريقيا (٤٢) . أما الجهود على مستوى الإتحاد الإفريقي فقد تمثل بقيادة مصر للخط العربي الإفريقي بدعم الحكومة السودانية داخلياً ودولياً وكذلك جهود ليبيا باعتبارها إحدى الدول العربية الإفريقية وهي تقف على واجهة واحدة بين كل أطراف النزاع في دارفور، أما تشاد فكان موقفها متذبذب بين مساندة الحكومة السودانية تارة وحركات التمرد تارة أخرى وبالتالي كانت تشاد وسيطاً غير موثوق به عند الجانبين وتقف أثيوبيا موقفاً مشابهاً لموقف تشاد أما اريتريا فقد حلت في موقع المتهم دائماً بمساندتها للمعارضة السودانية لأسقاط حكومة الإنقاذ . وقد جرت عدة مفاوضات تمخض عنها عدد من الاتفاقيات لتسوية الأزمة في دارفور منها:

١-: **أتفاق أبشي** : وهي الاتفاقية التي رعتها الحكومة التشادية بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان بمجموعتها التي تتكون من خمس فصائل رئيسية تقطن مناطق دار زغاوه وجبل سي وجبل ميدوب وجبل مره

ومنطقة مورتي وتحت قيادة القائد الميداني عبد الله أبكر وقد رفضت حركة العدل والمساواة الاشتراك في هذه المفاوضات لأنها كانت تشكك بعدم حيادية الحكومة التشادية باعتبارها متحيزة إلى الخرطوم وقد نصت الاتفاقية التي وقعت في الثالث من سبتمبر ٢٠٠٣ على : (٤٣)

١- وقف أطلاق النار بين الطرفين الحكومة وجيش تحرير السودان ووقف كل العمليات العدائية .

٢- التحكم بالمجموعات المسلحة الغير نظامية.

٣- أطلاق سراح الأسرى بين الطرفي.

٤- التأكيد على دعم السلام الشامل والدائم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم .

٥- تشكيل لجنة بين الأطراف الثلاث (السودان، وحركة تحرير السودان، وتشاد) لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق.

كما ضمت الاتفاقية مجموعة من الملاحق تتعلق بحرية حركة المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية في المناطق التي تأثرت بالحرب وضمان حرية التنقل للأفراد والممتلكات ، وعقدت الجولة الثانية من المفاوضات في (أبشي) أيضاً في العام نفسه ولم تتحقق تلك الاتفاقية نهائياً.

٢-: **مفاوضات أنجامينا:** وهذه المفاوضات عقدت في العاصمة التشادية برعاية الرئيس التشادي (إدريس ديبي) والذي اشترك بها مباشرة وقد فشلت تلك المفاوضات بسبب طرح مطالب جديدة لم تكن واردة من قبل من أهمها الحكم الذاتي لدارفور بولاياتها الثلاث والحصول على حصة (١٣٪) من واردات البترول والبقاء على جيش تحرير السودان خاضعاً لحركة تحرير السودان ويتسلم قيادة المنطقة الغربية بعد أخلائها من الجيش السوداني مع منحهم وزارات سيادية إلى جانب رقابة دولية على هذا الاتفاق وقد رفض الوسيط التشادي هذه المطالب وأغلق الحدود التشادية مع السودان وحمل حركات التمرد مسؤولية فشل المفاوضات (٤٤).

عقدت جولة أنجامينا الثانية في أبريل ٢٠٠٤ بعد أن تردت الأوضاع في دارفور وعادت الوساطة التشادية إلى الساحة من أجل اتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين، وقد حظيت هذه الجهود بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتين قدمتا عرضاً لعقد المفاوضات في بلجيكا أو تشاد واستقر القرار على نجامينا عاصمة تشاد ودخل في هذه الاتفاقية مراقبين من الإتحاد الإفريقي والأوربي والولايات المتحدة كما شاركت فيها حركة العدل والمساواة التي ركزت على مناقشة الجوانب السياسية قبل تناول الجوانب الإنسانية في مطالبها السابقة وعليه فقد ركزت على الجوانب الإنسانية ثم مناقشة الجوانب السياسية وبدأت المفاوضات بخطوة جديدة وهي تدويل قضية دارفور والقبول بدور دولي في اِلأشراف والرقابة على أي بنود تتفق عليها أطراف النزاع وقد اتفق في هذه المفاوضات على وقف أطلاق النار في أبريل عام ٢٠٠٤ (٤٥)

ثالثا: الجهود الدولية لحل الأزمة: تتمثل هذه الجهود بدور الأمم المتحدة التي أصدرت مجموعة من القرارات التي تم التطرق إليها والتي تهدف إلى وقف إطلاق النار وحل النزاع سلمياً وهذه القرارات كانت

مدعومة من الولايات المتحدة وتشاد كما كان للصين دوراً كبيراً باعتبار إن السودان سيمثل لها واحد من أكبر خمس شركاء لها في إفريقيا إلى جانب جنوب إفريقيا ومصر وأنكولا ونيجيريا حيث ساندت الصين الحكومة السودانية لحل الأزمة، إذ أن للصين مصالح اقتصادية في السودان فأن الشركات الصينية تأخذ (٥٠٪) من أنتاج حقول النفط وأن السودان يساهم ب(٥٪) من الإجمالي الكلي الذي تستورده الصين من النفط لعام ٢٠٠٥ وبرز موقف الصين من خلال تهديدها باستخدام حق النقض (الفيتو) على مشروع القرار(١٥٦٤) الذي يدعو إلى فرض عقوبات على السودان يتمثل بـ حظر التزود بالسلاح مما أدى إلى التخفيف من حدة القرار ومع ذلك امتنعت الصين عن التصويت على القرار، وفي عام ٢٠٠٧ تدخلت الصين بشكل مباشر وذلك عندما زار الرئيس الصيني السودان من أجل دعم جهود للتسوية بين الحكومة السودانية والأطراف المتنازعة الأخرى (٤٦) وقد جرت عدة جولات للمحادثات بين الاطراف المتصارعة في دارفور لتسوية الصراع في الاعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢ وبجهود دولية وبمبادرة قطرية وقد لاقت تلك الجهود عقبات عديدة بسبب التنافس الاقليمي والانقسامات في صفوف الحركة وقد ناقشت تلك الجولات ملفات تقاسم السلطة والثروات والترتيبات الامنية (٤٧) ولم تتوصل الاطراف المتنازعة لحل الازمة حتى كتابة هذا البحث .

التحديات التي تواجه الجهود الدولية لتسوية المشكلة وتاثيرها على الامن القومي العربي

١- التغيرات الدولية والاقليمية التي شهدها العالم في تسعينيات القرن الماضي والتي اثرت على النظام الدولي ومن ابرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي وتعاظم النفوذ الامريكي وتصدع النظام الاقليمي العربي وظهور مفهوم الشرق الاوسط بمفهوم امني واقتصادي وسياسي والشراكة الاوربية المتوسطية وظهور تحالفات جديدة مثل التحالف الخليجي الامريكي والاستراتيجي الامريكي الصهيوني والتحالف الاسرائيلي الاثيوبي (٤٣)، فضلا عن مايسمى بالربيع العربي .

٢- غياب الاستراتيجية العربية الدفاعية المشتركة وتنامي تبعية دول المنطقة داخل النظام الدولي وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية وميل العديد منها للقيام بالدور الريادي في المنطقة مما ساعد على توسع الدول الاقليمية في المنطقة كإيران وتركيا ، كما إن اسرائيل تريد تعقيد خريطة الصراع على العمق الدفاعي والاستراتيجي بتعميق الخلافات والصراعات العربية وايقاف عجلة التنمية وتحطيم الالة العسكرية للقوى المتنامية .

٣- تبني اسرائيل سياسة شد الاطراف ثم بترها كما حدث في جنوب السودان التي ادت إلى استقلاله وحصول اسرائيل على كثير من الامتيازات في تلك الدولة الفتية فضلا عن مد نفوذها إلى اثيوبيا واوغندا وتطويق الدول العربية خاصة مصر وحرمانها من نفوذها في الدول المتحكمة بمياه النيل ومحاولة مد نفوذها في البحر الاحمر والقرن الافريقي .

٤- دعم اسرائيل لحركات التمرد في دارفور بالمال والسلاح للمساعدة على انفصاله عن السودان خاصة بعد الاكتشافات النفطية واليورانيوم .

المستقبل الجيوبولتيكي لمشكلة دارفور

بالرغم من محاولات وضع الحلول لهذه المشكلة سواء على المستوى الداخلي او الاقليمي او الدولي ، فان كل هذه المحاولات تخفي في طياتها تقسيم السودان وبرعاية ومباركة الولايات المتحدة الامريكية ، وليس هناك من يجرؤ على اغضابها ، وقد ازداد الامر سوء بعد احالة القضية الى المحكمة الجنائية الدولية استنادا الى نص المادة (١٣) من النظام الاساسي للمحكمة بالرغم من التعاطف الرسمي مع الرئيس السوداني والذي عبرت عنه الجامعة العربية في مؤتمر المصالحة برعاية عربية، وبذلك سوف تكون هذه القضية امام خيارات عدة أهمها :-

١- فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية فيمكن اقناع مجلس الامن بوقف إجراءات المحاكمة بحق البشير وذلك من خلال جهود دبلوماسية عربية وافريقية مشتركة وفقا للمادة (١٦) من نظام المحكمة الجنائية الدولية ، او احتمال فرض مزيد من الضغوط وفرض مزيد من العقوبات الدولية على السودان ، وقد يرفض النظام تطبيق مذكرة التوقيف وتبني خيار المواجهة مع المجتمع الدولي .

٢- قد يحدث انقلاب داخلي يؤدي الى تغيير النظام السياسي والعسكري مدعوما من القوى الخارجية والداخلية يطيح بالرئيس البشير .

٣- تشكيل حكومة قومية بديلة من الاحزاب السياسية وتجنيب الدولة التدخلات الاقليمية والدولية .

٤- اما فيما يتعلق بأزمة دارفور وهي مشكلة البحث نتوقع الاتي :-

أ – استمرار وتعاظم تعقيدات الازمة في ظل تنامي الحركات المتمردة مع المزيد من التدخل الخارجي.

ب – فرض تسوية من الخارج .

ج- استمرار المبادرات الداخلية القومية والخارجية الاقليمية والدولية .

د – العمل على توجيه الحكومة نحو تنمية الاقليم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والسعي لتحقيق المصالحة والعدالة ، خاصة بعد استقلال جنوب السودان عام ٢٠١١ وتفرغ الدولة بعد ان كانت تلك المشكلة احد اهم الاسباب التي شغلت الدولة واستنزفت مواردها وشغلتها عن تنفيذ برامج التنمية في دارفور.

الخلاصة

تمتلك السودان خصائص جغرافية جعلتها تحتل مكانة سياسية واقتصادية واعدة في شرق إفريقيا، فالموقع الجغرافي والمساحة الواسعة والثروات الطبيعية الواعدة جعلتها محط أنظار الدول الطامعة سواء الإقليمية أم الدولية ، إذ أن خصائص المساحة الواسعة والثروات هي عنصر قوة للدولة ولكنها تصبح وبالاً عليها

عندما توجد فيها مجموعة من الأثينيات الدينية و العرقية فضلاً عن أن المساحة الواسعة جعلها تجاوز تسعة دول مما هيأ فرصة تدخل تلك الدول في شؤونها الداخلية وهذا ما ظهر واضحاً في مشكلة جنوب السودان التي شكلت إحدى العقبات في السيطرة على الدولة وكانت نتائجها توقيع اتفاقية سلام مع الجنوب الذي غالبيته من المسيح والوثنين ومن ثم انفصاله واعلان استقلاله عام ٢٠١١ م ، وظهرت مشكلة دارفور في غرب السودان ، ،وكان من أسبابها مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي ساعدت على ظهور المشكلة وتوسعها وتدويلها ،إذ إن هذه المشكلة كانت أسبابها طبيعة بسبب قلة الأمطار التي سببت القحط مما أدى إلى التصادم بين الرعاة من القبائل العربية في الشمال مع المزارعين من السودانيين من أصل إفريقي في الجنوب بالرغم من أن (٩٩٪) من سكان الاقليم مسلمون .

أما الأسباب البشرية فتتمثل في السياسية الخاطئة للحكومات السودانية المتعاقبة التي أدت إلى تفاقم المشكلة وتهميش غرب السودان بسبب عدم الاهتمام بتوفير الخدمات والبنى التحتية واختلاف النظم الإدارية مع اختلاف الحكومات السودانية فضلاً عن تدخل دول الجوار وتسليح المجموعات المتمردة والتدخل الدولي أدى إلى تفاقم المشكلة وتدويلها، والغاية من هذه العملية هو تفكيك السودان الدولة العربية الإسلامية التي لو استغلت ثرواتها الطبيعية لأصبحت سلة الوطن العربي الغذائية بل سلة الشرق الأوسط فضلاً عن الثروات الطبيعية التي اكتشفت مؤخراً وهي النفط واليورانيوم بكميات كبيرة في دارفور .

النتائج

لقد توصل البحث الى النتائج التالية :-

١- يعد السودان احد اهم الدول العربية والافريقية ، لما يمتلكه من مقومات جغرافية تاهله لان يكون سلة غذاء الوطن العربي، فضلا عن قوة ردع عربية مساندة للقضايا العربية ، لذا نجد تكالب الدول الامبريالية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل للحيلولة دون اخذه لهذا الدور، من خلال تاجيج الصراعات العرقية في البلاد ودعمها للانفصال عنه .

٢- ان سبب مشكلة اقليم دارفور هو التغيرات المناخية في الاقليم التي ادت الى هجرة الرعاة في الاقسام الشمالية من الاقليم الى الاقسام الجنوبية واصطدامهم مع المزارعين في الجنوب فضلا عن سوء الادارة والتدخلات الاقليمية والدولية.

٣- جرت عدة محاولات لحل الازمة باءت بالفشل بسبب الانشقاقات المستمره في صفوف المتمردين فضلا عن التدخلات الخارجية وتدويل المشكلة وصلت الى حد رفعها الى المحكمة الجنائية الدولية .

٤- ان الفئات المتصارعة في دارفور ٩٩% منها تدين بالدين الاسلامي ،ولكن ضعف التنمية في الاقليم والبطالة دفع الشباب للانخراط في التنظيمات المسلحة المدعومة من دول الجوار التي لهم معها امتدادات عرقية خاصة تشاد .

الهوامش

١- مكي شبيكة ، السودان عبر القرون ، دار الثقافة للنشر، بيروت ، ١٩٩٧، ص٤٠٠ .

٢- قاسم دويكات ، الوطن العربي دراسة في الجغرافية البشرية والطبيعية والسياسية، الاربد ، الاردن ، ١٩٩٧ ص٢٠٣.

٣- محمد عبد الغني سعودي ، جغرافية الوطن العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ،ط٢ ، ٢٠٠٢ ص٤٦٣.

٤- المصدر نفسه ، ص٤٦٥.

٥- محمد ازهر السماك ،جغرافية الوطن العربي ، ط٢ ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ، ص ٤٠ .

*تبلغ مساحة السودان بعد انفصال الجنوب (١,٨٨٦,٦٨ كم٢) واصبح ثالث بلد في افريقيا بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية والثالث عربيا والسادس عشر عالميا .للمزيد الموسوعة الجغرافية العربية، المجلة الجغرافية ،نافذة الجغرافيين العرب قسم الجغرافية السياسية على الرابط 4 geography .com

٦- نافع ناصر القصاب ، الجغرافية السياسية ، بغداد ، بدونم تاريخ ،ص٤٠.

٧- الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العربية ، نيويورك ، ٢٠١٠.

٨- ابتسام محمد جواد ،مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية ، مجلة كلية التربية الاساسية جامعة بغداد ، العدد ٧٢ ،٢٠١١ ص٤٥٨.

**توجد في السودان مجموعة من الحركات الانفصالية بالإضافة إلى التمرد في جنوب السودان وفي دار فور إذ توجد (٣٠) مجموعة متمردة مسلحة تتوزع على معظم السودان مدعومة إقليمياً للمزيد أنظر: همام عبد المعبود، دارفور الجغرافيا والتاريخ على الموقع www.rayam.net

٩- محمد عبد الغني سعودي ، جغرافية الوطن العربي، مصدر سابق ص١٧٥.

١٠- المصدر نفسه، ص ٤٦٤

١١- اسحق ابراهيم يعقوب ، التغيرات المناخية واثرها على الانتاج الزراعي في ولاية شمال دارفور- السودان، مجلة آداب البصرة ،العدد ٦٧ ، ٢٠١٣،ص٢٨٣ .

١٢- محمد عبدالغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،٢٠٠٧،ص١٧٥.

١٣- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والاقليمية والعالمية على الرابط www.almugatel.net.

١٤- انور اسكندر السوداني، السودان ومستقبل الصراع الجيوسياسي ، مركز الغد العربي للدراسات ، ط١ ، دمشق ، ٢٠٠٨ ص٢٠.

١٥- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والاقليمية مصدر سابق.

١٦- همام عبد المعبود، دارفور الجغرافيا و التاريخ، المصدر السابق، بدون صفحة.

١٧- مشكلة دارفور وتداعياتها ،مصدر سابق.

١٨- محمد جمال عرفة، دارفور التاريخ وقبائل الجانجويد، على الرابط أسلام أون لاين ٢٠٠٤/٥/٩ .

** شهد الإقليم عدة ثورات من أشهرها ثورة السلطان هارون التي أخمدها غوردن باشا عام ١٨٧٧ وثورة ماديو بمدينة الضعين وثورة البقاره وعند اندلاع الثورة المهدية سارع الأمراء لمبايعة المهدي ومناصرته حتى نالت استقلالها مجدداً. للمزيد أنظر: محمد جمال عرفة، حصان طروادة لتقسيم السودان على الموقع www.islam online .

١٩- محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص٤٦٥.

٢٠- جلال رافت ، مشكلة دافور الاسباب والتطورات والنتائج ، الحلقة النقاشية حول ملامح الازمة والافق المستقبلي، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية،٢٠٠٤.

٢١- همام عبد المقصود، دارفور الجغرافيا والتاريخ ، مصدر سابق .

٢٢- محمد جمال عرفة ، حصان طروادة لتقسيم السودان ، مصدر سابق.

***الجانجويد (تعني الجان المسلح ببندقية ويركب جوادا) وهم جماعات مسلحة من العرب اتهمت بانها موالية للحكومة ولكنها تقتل وتسلب كل من يعارضها .

٢٣- هاني رسلان، دارفور: الأزمة والجماعات المقاتلة والأدوار الخارجية على الموقع إسلام أون لاين ٢/٥/٩

٢٤- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية، مصدر سابق، بدون صفحة.

٢٥- محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ،مصدر سابق ،ص٢٦٦

٢٦- المركز السوداني للخدمات الصحفية، www.smesudau خروقات متمردي دارفور لوقف أطلاق النار (آراء ووقائع) .

٢٧- ٢٧- مؤتمر وادي هور وصراع الأجنحة داخل حركة تحرير السودان- المركز السوداني للخدمات الصحفية، www.smesudau .

٢٨- أحمد دراج، دارفور محطة على طريق الشرق الأوسط، على الموقع إسلام أون لاين ٢٠٠٦/٩/٢ .

٢٩- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والاقليمية والدولية ، مصدر سابق .

٣٠- احمد دراج ، مصدر سابق.

٣١- مؤتمر وادي هور مصدر سابق.

٣٢- احمد دراج ، مصدر سابق .

٣٣- هاني رسلان ، دارفور الازمة والجماعات المقاتلة ، مصدر سابق.

٣٤- مشكلة دافور وتداعياتها المحلية والاقليمية والدولية ، مصدر سابق.

٣٥- محكمة العدل الدولية والسودان على الرابط www.al gazeera .net .

٣٦- المصدر نفسه.

٣٧- مشكلة دافور وتداعياتها مصدر سابق .

٣٨- جامعة الدول العربية ، مجلس وزراء الخارجية العرب يؤكدون على موافقة الخرطوم قبل ارسال أي قوات اخرى الى دارفور .

٣٩- المصدر نفسة .

٤٠- طارق الشيخ ، القوى السياسية السودانية وازمة دارفور على الرابط www al gazeera .net.

٤١- حسن عبد الحميد ،مشكلة دارفور شرور النظام العالمي تتوغل شملا ، على الرابط muslim .net.

٤٢- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والاقليمية والدولية ، مصدر سابق.

٤٣- ٤٣- المصدر نفسه .

٤٤- هاني رسلان ، ازمة دارفور وجهود التسوية ، كراسات استراتيجية ، ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٧٥، القاهرة ، ٢٠٠٥ ص ٥٠ .

٤٥- المصدر نفسة ، ص٥٢.

٤٦- مشكلة دارفور وتداعياتها ، مصدر سابق .

٤٧- صبري فارس الهيتي، العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتكية، عمان- الأردن، ٢٠٠٥ ص٢٠٦.

المصادر

١- سعودي ، محمد عبد الغني ،الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ،٢٠٠٧ .

٢- سعودي ، محمد عبد الغني ، جغرافية الوطن العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،٢٠٠٢.

٣- السماك ، محمد ازهر ،جغرافية الوطن العربي ،جامعة الموصل ،ط٢ ،٢٠١١.

٤- الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العربية ، نيويورك ،٢٠١٠.

٥- السوداني ، انور اسكندر ، السودان ومستقبل الصراع الجيوسياسي ، مركز الغد العربي للدراسات ، ط١ ، دمشق ،٢٠٠٨.

٦- الهيتي ، صبري فارس ، العالم الاسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبولتيكية ، عمان ، الاردن ،٢٠٠٥.

٧- شبيكة ، مكي ، السودان عبر القرون ، دار الثقافة للنشر ، بيروت ١٩٩٧ .

٨- رسلان ، هاني ، ازمة دارفور جهود التسوية ، كراسات استراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٧٥ ، ، القاهرة ٢٠٠٥ .

٩- رافت، جلال ، مشكلة دارفور والتطورات والنتائج ، الحلقة النقاشية حول ملامح الازمة والافق المستقبلي ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ٢٠٠٤.

١٠-يعقوب ،اسحق ابراهيم ، التغيرات المناخية واثرها على الانتاج الزراعي في ولاية شمال دارفور- السودان ، مجلة اداب البصرة ، العدد٦٧، ,٢٠١١

١١-محمد جواد ، ابتسام ، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية، مجلة كلية التربية الاساسية جامعة بغداد ، ،العدد ٧٢، ,٢٠١١

١٢- الموسوعة الجغرافية العربية ، المجلة الجغرافية – نافذة الجغرافيين العرب ، قسم الجغرافية السياسية على الرابط 4geography.

١٣- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والاقليمية والعالمية ، على الرابط al mugatel.net.

١٤- عبد المعبود ، همام ، دارفور الجغرافيا والتاريخ netwww.rayam. .

١٥ - عرفة ، محمد جمال ، حصان طروادة لتقسيم السودان على الرابط اسلام اون لاين.

١٦- عرفة ، محمد جمال ، دارفور التاريخ وقبائل الجانجويد على الرابط اسلام اون لاين .

١٧- رسلان ،هاني، دارفور الازمة والجماعات المقاتلة والادوار الخارجية على الرابط اسلام اون لاين .

١٨- مؤتمر وادي هور وصراع الاجنحة داخل حركة تحرير السودان ، المركز السوداني للخدمات الصحفية .

١٩- دراج ، احمد ، دارفور محطة على طريق الشرق الاوسط ، على الرابط اسلام اون لاين.،اربد ، الاردن ، ١٩٩٧.

٢٠- دويكات ، قاسم، الوطن العربي دراسة في الجغرافية الطبيعية والبشرية والسياسية ،الاربد ، الاردن ،١٩٩٧,

٢١ – محكمة العدل الدولية والسودان ،على الرابط الجزيرة .نت .

٢٢- جامعة الدول العربية ،مجلس وزراء الخارجية العرب يؤكدون على ضرورة موافقة الخرطوم قبل ارسال اي قوات اخرى إلى دارفور .

٢٣- الشيخ ، طارق ، القوى السياسية السودانية وازمة دارفور على الرابط الجزيرة نت .

٢٤- عبد الحميد ، حسن ، مشكلة دارفور شرور النظام العالمي تتوغل شمالا على الرابط المسلم نت.